

الوعي الضريبي

دورية إلكترونية ثلثية تصدر عن
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
العدد ٨٥ - آب - ٢٠٢٣



وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

خلال زيارته لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات

الخصاونة يؤكد ضرورة الاستمرار في تطوير خدمات الدائرة



قام رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة بزيارة إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ضمن سلسلة جولاته الميدانية وزياراته التفقدية التي يجريها إلى المؤسسات الحكومية.

وشدّد رئيس الوزراء خلال الزيارة التي رافقه خلالها وزير المالية الدكتور محمد العسّس على ضرورة الالتزام بتقديم الخدمة المثلى والفضلى والدقّيقة للمواطنين والمستثمرين وتسهيل الإجراءات وتبسيطها سيما في الدوائر الأكثر تقدّماً للخدمات للمواطنين وبما يترجم الخطوات التي تضمنها وثيقة تحديث القطاع العام في هذا الإطار.

وخلال زيارته إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات أكد رئيس الوزراء على الدور الأساسي للدائرة في

تحقيق العديد من المستهدفات التي ساعدت الأردن على إنجاح المراجعات الست مع صندوق النقد الدولي من خلال تقديم أنموذج ناجح في التعامل مع التزامات الحكومة ببرامج الإصلاحات الهيكلية ومكافحة التهرب والتجّنب الضريبي. ولفت الخصاونة إلى أن الادارة المالية الحصيفة لوزارة المالية والسياسة النقدية الحصيفة التي يتبعها البنك المركزي الأردني ومكافحة التهرب والتجّنب الضريبي هي العناصر الثلاثة لبرامج التمويل ممتد الأجل مع صندوق النقد الدولي وهي التي تحكم النموذج التقييمي للنجاح عملياً في هذه المراجعات من عدمه. **النتمة صفحة ٩...**

استكمال الإجراءات القانونية والفنية لاعتماد الفاتورة الإلكترونية

دعا المدير العام الدكتور حسام أبو علي المكلفين الملزمين بنظام الفوترة الوطني الإلكتروني إلى ضرورة الالتزام بإصدار الفاتورة إلكترونياً من خلال نظام الفوترة الوطني الإلكتروني.

وقال أن الشركات والمنشآت والمهنيين ومؤدي الخدمات والحرفيين الملزمين بالانضمام إلى نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الذين يملكون أنظمة محوسبة مطالبون بالربط على النظام وإصدار الفواتير إلكترونياً وأما بالنسبة للشركات والمنشآت والمهنيين ومؤدي الخدمات والحرفيين الذين ليس لديهم أنظمة محوسبة عليهم المبادرة لاستخدام نظام الفوترة الوطني الإلكتروني لإصدار الفواتير إلكترونياً من خلال منصة الفوترة الإلكترونية التي تم توفيرها على موقع الدائرة الإلكتروني والتي تتيح للمكلفين إصدار الفواتير من خلالها إذا لم يكن لديهم نظام فواتير محوسب.

وقال أبو علي بعد أن تم استكمال بناء برنامج الفوترة الوطني الإلكتروني والذي يمكن جميع المكلفين الملزمين بإصدار فواتير من الانضمام إلى نظام الفوترة الوطني الإلكتروني أو الربط مع نظام الفوترة الوطني الإلكتروني وبشكل يوحد أسس ومتطلبات الفاتورة الضريبية سواء كانت لبيع سلعة أو تقديم خدمة مقابل البدل تم اعتماد الفاتورة الإلكترونية الصادرة عن برنامج الفوترة الوطني الإلكتروني أو الصادرة عن برنامج الفوترة الوطني الإلكتروني حسب ما جاء في النظام المعدل لنظام تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها، رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣. كما ونص النظام على أن تتولى الدائرة إصدار الفاتورة وتنظيمها بموجب أحكام هذا النظام من خلال برنامج الفوترة الوطني الإلكتروني أو الربط المباشر مع البرنامج وفقاً للخطة الزمنية المعدة لهذه الغاية.

إضافة إلى أنه بموجب النظام المعدل لنظام تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣. فإن الملزمين من الشركات والمنشآت والمهنيين ومؤدي الخدمات والحرفيين الذين يطبقون نظام الفوترة الوطني الإلكتروني غير مكلفين بالاحتفاظ بنسخ ورقية من الفواتير. **النتمة صفحة ٩...**



النقد الدولي: الأردن أحرز مزيداً من التقدم في توسيع القاعدة الضريبية



أكد تقرير لصندوق النقد الدولي أن الحكومة الأردنية أحرزت مزيداً من التقدم في سياسة توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الامتثال الضريبي لمكافحة التهرب لضريبي.

ووفق تقرير مراجعة الأداء السادسة من برنامج الأردن في ظل تسهيل الصندوق الممدد الذي يصدره الصندوق فإن الحكومة أدخلت نظام الفوترة الإلكترونية لتعزيز مراقبة الأنشطة الاقتصادية موضحاً أنها غطت قرابة ٦٠% من جميع المعاملات الخاضعة لضريبة المبيعات على السلع والخدمات لنهاية نيسان الماضي.

وبين التقرير أن الحكومة تسعى لتوسيع التغطية إلى ٩٠% من جميع المعاملات الخاضعة لضريبة المبيعات بحلول نهاية العام ٢٠٢٣.

وأوضح أن الحكومة أنجزت أيضاً أنظمة التدقيق الإلكتروني القائمة على الذكاء الاصطناعي للإقرارات الضريبية وأحرزت تقدماً كبيراً في السير بتنفيذ تدابير

مكافحة تهريب منتجات التبغ والمشروبات الكحولية وتعزيز إدارتهم الضريبية من خلال إجراءات تتبع رقمي للمشروبات الروحية الخاضعة للرسوم الجمركية والضرائب المستحقة بنهاية العام الحالي بعد نجاحها في تتبع منتجات التبغ ومكافحة تهريبها.

في ٦ كانون الأول ٢٠٢٢ أطلقت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات نظام الفوترة الإلكتروني ليخدم المكلفين وخزينة الدولة والشركات والمنشآت ويمكن للمكلفين الحصول على كل الخدمات الضريبية.

ووفق التقرير فإن الحكومة تعهدت عبر خطاب نوايا وجهته للصندوق بالعمل على تحسين تحصيل الإيرادات الضريبية لتحقيق ١.٥% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٨.

وأوضح الخطاب أنها أحرزت تقدماً كبيراً في السير قدماً بتنفيذ هذه الخطة عبر إغلاق ثغرات ضريبية وتحقيق دائرة ضريبة الدخل والمبيعات إنجازات كبيرة في تحسين الامتثال الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي.

وأشار إلى أنه من المتوقع أن يؤدي تنفيذ الإصلاحات التشريعية والإدارية الجديدة إلى توليد ٠.٤% إضافية من إجمالي الناتج المحلي من الإيرادات في عام ٢٠٢٤ و ١.١% إضافية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨.

وتوقع خطاب النوايا أن يتحقق ذلك من خلال تدابير لتوسيع قاعدة ضريبة الدخل من خلال المزيد من ترشيد الإعفاءات الضريبية (بما في ذلك عن طريق قانون الاستثمار الجديد) إغلاق الثغرات الضريبية الرئيسية نتيجة إدخال منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ضمن أنظمة الضرائب والجمارك الوطنية إضافة إلى التنفيذ الكامل لنظام التتبع والتعقب للمشروبات الروحية مع منع تهريب السجائر عبر المراكز الحدودية.

ووفق الدائرة فإن الفاتورة الإلكترونية يجري إصدارها وحفظها بصيغة إلكترونية منظمة عبر نظام إلكتروني آمن ومحمي وتحتوي على شروط الفاتورة الضريبية وتصدر عن نظام يحقق الشروط والأركان القانونية كافة للفاتورة للمكلفين الملزمين بتنظيم وإصدار الفواتير بموجب أحكام نظام شؤون الفوترة والرقابة عليها.

وبموجب أحكام نظام تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها والتعليمات الصادرة يستثنى من تنظيم وإصدار الفاتورة المنشآت والأعمال المرخصة التي يقل مبيعات أي منها السنوية عن ٧٥ ألف دينار وتشمل البقالات (ميني ماركت أو سوبر ماركت، أو دكان) ومكتبات بيع الكتب والقرطاسية، ومحلات بيع الخضار والفواكه، ومحلات بيع الأدوات المنزلية، والمخابز، والمطاعم الشعبية، والأعمال المنزلية، ومحلات بيع الألبان، ومحلات بيع أدوات الخياطة، بالإضافة إلى الحرف المرخصة في أي من محافظات المملكة حسب التشريعات المعمول بها التي تقل إيراداتها السنوية عن ٣٠ ألف دينار والمخابز التي تبيع الخبز فقط وتقل مبيعاتها السنوية عن ١٥٠ ألف دينار.

كما ودعا الدكتور حسام أبو علي المكلفين الملزمين بنظام الفوترة الوطني الإلكتروني إلى ضرورة الالتزام بإصدار الفاتورة إلكترونياً من خلال نظام الفوترة الوطني الإلكتروني.

وقال أبو علي إن الشركات والمنشآت والمهنيين ومؤدي الخدمات والحرفيين الملزمين بالانضمام إلى نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الذين يملكون أنظمة حوسبة مطالبون بالربط على النظام وإصدار الفواتير إلكترونياً؛ وأما بالنسبة للشركات والمنشآت والمهنيين ومؤدي الخدمات والحرفيين الذين ليس لديهم أنظمة حوسبة عليهم المبادرة لاستخدام نظام الفوترة الوطني الإلكتروني لإصدار الفواتير إلكترونياً من خلال منصة الفوترة الإلكترونية التي تم توفيرها على موقع الدائرة الإلكتروني والتي تتيح للمكلفين إصدار الفواتير من خلالها إذا لم يكن لديهم نظام فواتير محوسب.

وقال إنه بعد أن تم استكمال بناء برنامج الفوترة الوطني الإلكتروني والذي يمكن جميع المكلفين الملزمين بإصدار فواتير من الانضمام إلى نظام الفوترة الوطني الإلكتروني أو الربط مع نظام الفوترة الوطني الإلكتروني وبشكل يوحد أسس ومتطلبات الفاتورة الضريبية سواء كانت لبيع سلعة أو تقديم خدمة مقابل البدل تم اعتماد الفاتورة الإلكترونية الصادرة عن برنامج الفوترة الوطني الإلكتروني أو الصادرة عن برنامج تم ربطه ببرنامج الفوترة الوطني الإلكتروني حسب ما جاء في النظام المعدل لنظام تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣.

أعلن الدكتور حسام أبو علي ان مجموع تحصيلات ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية أيار من العام الحالي بلغت ما مقداره ٢,٧٧٠ مليار دينار في حين بلغت التحصيلات خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٢٢ ما مجموعه ٢,٤٩٢ مليار دينار بزيادة مقدارها ٢٧٨ مليون دينار.

وأوضح الدكتور أبو علي ان النمو في الإيرادات شمل كل من ضريبي الدخل والمبيعات حيث بلغت تحصيلات ضريبة الدخل خلال نهاية أيار من العام الحالي ١,١ مليار دينار في حين كانت خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٢٢ ما مقداره ٨٥٩ مليون دينار.

وبلغت تحصيلات ضريبة المبيعات المتحققة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية أيار حوالي ١,٨٤٨ مليار دينار تم تحصيل منها ١,٦٦٨ مليار دينار وكانت خلال نفس الفترة من العام الماضي ١,٦٣٢ مليار دينار.

متابعة المكلفين الذين لم يقدموا إقرارات الدخل

خلال الفترة القانونية

أعلنت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات انه ضمن إجراءات أتمتة الخدمات الضريبية فان برنامج المتابعة للمكلفين سيبدأ بالسير في إجراءات المرحلة الثانية من المتابعة والتي تشمل متابعة الشركات والمنشآت والموظفين والمستخدمين الملزمين بتقديم إقرارات ضريبة الدخل عن السنة المالية ٢٠٢٢ ممن لم يقوموا بتسليم الإقرارات خلال الفترة القانونية لتقديم الإقرارات التي انتهت في الثلاثين من نيسان الماضي.

وستشمل الإجراءات الموظفين والمستخدمين في المؤسسات العامة والخاصة من الملزمين بتقديم الإقرارات ممن تتجاوز دخولهم من الرواتب والأجور ٩ آلاف دينار للأعزب و ١٨ ألف دينار للمعيل حيث أن اقتطاع ضريبة الدخل من الرواتب والأجور شهريا من جهة العمل لا يعفيهم من تقديم إقرارات ضريبة الدخل سنويا.

وأوضحت ان إجراءات المتابعة تشمل أيضا المتقاعدين كافة ممن تزيد رواتبهم التقاعدية شهريا عن ٢٥٠٠ دينار شهريا حيث انهم ملزمون بتقديم إقرار ضريبة الدخل لتجاوز دخلهم من التقاعد ٢٥٠٠ دينار شهريا.

ودعت الدائرة المكلفين الذين لم يقوموا بتقديم إقرارات ضريبة الدخل عن عام ٢٠٢٢ إلى ضرورة تقديمها في أقرب وقت ممكن تجنباً لتعرضهم للغرامات التي نص عليها القانون والتي تشمل ضريبة مضافة لعدم تقديم الإقرار الضريبي وكذلك غرامة بواقع ٤ بالألف من قيمة المبالغ الضريبية المستحقة عن كل أسبوع تأخير أو أي جزء منه حيث أن التأخر في تقديم إقرار ضريبة الدخل عن الموعد القانوني الذي انتهى في ٣٠ نيسان، يعرض المكلف الملزم إلى غرامة تتراوح بين ١٠٠ دينار إلى ٥٠٠ دينار بالإضافة إلى تعرضه للتقدير الأولي والإداري.

أبو علي.. علاء القرالة - الرأي -

ارتفاع الإيرادات الضريبية من ضريبي الدخل والمبيعات وبعيدا عن أي إجراء وقرار لرفع الضرائب على مختلف السلع والمواطنين، تأكيد واضح على نجاح الحكومة الحالية والممثلة بوزارة المالية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمكافحة التهرب الضريبي ومحاصرته بالقانون والذي كان مستباحاً بالواسطة والمحسوبية والفساد فما سر نجاح الحكومة بمكافحة التهرب سر نجاح الحكومة وببساطة بمكافحة التهرب الضريبي ورفع الإيرادات الحكومية من خلالها والابتعاد عن فرض أي ضرائب جديدة، يعود وباختصار لمدير دائرة الضريبة الحالي حسام أبو علي والذي تحطمت على أبواب مكتبه كافة أشكال الفساد والواسطة والمحسوبية ليسجل نموذجا يحتذى به في كافة دوائرنا ومؤسساتنا الحكومية فقرر ان يسلك طريقا صعبا مليئا بالمطبات وأعشاش الدبابير والتي كانت تترزق وتزيد غنى من خلال عمليات التهرب الضريبي.

"حسام أبو علي" وبكل صراحة نموذج إيجابي للموظف الحكومي الناجح فما قام به بدائرة ضريبة الدخل والمبيعات وما رافقها من إصلاحات ضريبية هيكلية ناجحة، بالإضافة إلى تنفيذه لإصلاحات ناجحة في دائرة الأراضي والمساحة بعدما ان تولى أدارتها بالوكالة، تؤكد وبما لا يحتمل الشك اننا قادرون على تنفيذ خطة التحديث الإداري وبكل ما فيها إذا ما أحسنا اختيار قيادات المؤسسات والدوائر الحكومية ووفقا للكفاءة وبعيدا عن الصداقات والمحسوبيات والواسطات والفساد بانتهاز الوظيفة لتحقيق المكاسب الأمر الذي يجعل من الحكومة الحالية وغيرها من الحكومات القادمة تحرص على اختيار الكفاءات فقط على رأس إدارة مؤسساتنا الحكومية.

نجاح مدير دائرة الضريبة في تجنيب الطبقات الفقيرة والمتوسطة ومحدودي الدخل مزيدا من الضرائب على السلع له أسباب تتجاوز الكفاءة أيضا، فوجود الإرادة الحقيقية ومن قبل كافة أركان الدولة بضرورة محاربة الفساد والتهرب من كوادرات الضريبة من سلوك هذا التوجه رغما عن لسعات الدبابير ممن كانوا يترزقون على حساب إيرادات الدولة وخزينتها ويزدادون غنى من وراء التهرب الضريبي.

مجموع تحصيلات ضريبة الدخل والمبيعات وارتفاعها نتيجة مكافحة التهرب دليل واضح لنجاح الحكومة بهذا الملف، حيث بلغت التحصيلات الضريبية و حتى نهاية أيار من العام الحالي ما مقداره ٢,٧٧٠ مليار دينار في حين بلغت التحصيلات خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٢٢ ما مجموعه ٢,٤٩٢ مليار دينار بزيادة مقدارها ٢٧٨ مليون دينار، وأكثر ما يؤكد نجاح دائرة الضريبة بمكافحتهم للواسطة والفساد بهذا الملف أيضا ارتفاع تحصيلات ضريبة الدخل في الخمس شهور الأولى من العام الحالي لتصل إلى ١.١ مليار دينار وبارتفاع يزيد عن ٣٠٠ مليون دينار مقارنة بكل ما حصل في العام الماضي ٢٠٢٢ والتي لم تتجاوز ٨٢٠ مليونا تقريبا.

اختيار الكفاءات وبعيدا عن الواسطات والمحسوبية وتحقيق المنافع هو سبيلنا الوحيد للنجاح في تنفيذ رؤى التحديث الثلاث، والتي لن تنفذ اذا ما بقي الجهاز الحكومي يعاني من بيروقراطية عقيمة وغياب للعدالة في مختلف الإجراءات، حسام أبو علي وكما غيره من المسؤولين الأكفاء نموذج يجعلنا لا نختار إلا أصحاب الكفاءة... والله من وراء القصد.

النقد الدولي: الأردن انتهج سياسات سليمة حافظت على استقراره المالي



قال وزير المالية محمد العسّس أن الأردن حافظ على الاستقرار المالي وحماية المواطن من أخطر تداعيات الأزمات العالمية خلال السنوات الثلاث الماضية من خلال فرض سياسات تحمي الطبقة الوسطى من رفع العبء الضريبي مما هو عليه مثل التركيز

على مكافحة التهرب والتجنب الضريبي لرفع الإيرادات بدلاً من زيادة معدلات الضريبة وفرض ضرائب جديدة.

وأضاف خلال مشاركته في ندوة صندوق النقد الدولي في العاصمة المصرية القاهرة لمشاركة نجاح التجربة الأردنية في إدارة المخاطر المالية حيث أطلق صندوق النقد الدولي تقريراً بعنوان «توقع ما هو غير متوقع: تعزيز إدارة المخاطر المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، قال العسّس إن تحقيق الاستقرار الكلي هو أحد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تحقق العدالة الاجتماعية بالمجتمع لأن تداعيات غياب الاستقرار المالي في أي دولة سيؤثر على المواطنين وخاصة الطبقة الوسطى. ودعا العسّس المؤسسات المالية الدولية إلى بذل المزيد من الجهود لتقديم المشورة لكل دولة وخاصة البلدان متوسطة الدخل بما يتناسب مع ظروفها الداخلية المالية والسياسية.

وقال صندوق النقد الدولي إلى أن الأردن انتهج سياسات مالية سليمة، والتي ساهمت في الحفاظ على الاستقرار المالي رغم التحديات العالمية وتميز بجهوده في الشفافية المالية التي مكنت الأردن من أن يصبح مثلاً يحتذى به في المنطقة.

المدير العام يوجه لضرورة تحقيق العدالة الضريبية وتقديم التسهيلات للمكلفين



تفقد المدير العام الدكتور حسام أبو علي عدداً من مديريات ومراكز ضريبة الدخل والمبيعات في محافظات الشمال اطلع خلالها على واقع سير العمل في هذه المراكز والخدمات المقدمة للمكلفين والمراجعين.

واستمع أبو علي إلى إيجاز من رؤساء المراكز حول سير العمل فيها ووجه إلى ضرورة تحقيق العدالة الضريبية وتقديم كافة التسهيلات للمكلفين وإنجاز المعاملات بالسرعة القصوى للتخفيف على المراجعين وتسهيل الإجراءات لهم والعمل ما أمكن لتقديم الخدمات إلكترونياً دون الحاجة إلى مراجعة مكاتب الدائرة.

ورافق المدير العام خلال هذه الزيارة عدد من المساعدين ومستشار المدير العام.

الرؤية

نظام ضريبي أمثل
يحقق العدالة
الاجتماعية ويعزز نمو
الاقتصاد الوطني

الرسالة

إدارة ضريبية شفافة
توفر الإيرادات
الضريبية للخزينة من
خلال خدمات ضريبية
إلكترونية وتعزيز ثقة
المكلفين والالتزام
الطوعي والإمثال
الضريبي ونطبيق
النشريات بنزاهة
وإنصاف وعدالة
بالاعتماد على موارد
بشرية كفؤة ونمقيات
وبرامج حديثة

السادة الزملاء

ندعو أسرة تحرير
دورية الوعي
الضريبي كافة
الزميلات والزملاء
الكرام إلى
المشاركة بتقديم
مساهمات ومواضيع
وأفكار من شأنها أن
ثري دورية الوعي
الضريبي ونقدم
الفائدة المرجوة إلى
الفئة المستهدفة
ونعمل على تعميق
الوعي الضريبي لدى
الأخوة الزملاء
والمكلفين .

للمشاركة

الانصال مع سكرتيرة
التحرير جمانه القضاة
من خلال الإيميل :-
Jomana.AIQudah@ISTD.gov.jo

الضريبة والتطور الرقمي

إبراهيم حرب- رئيس جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات

مما لا شك فيه أن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات قد خطت خطوات واسعة وتطورت بشكل ملحوظ في السنوات الخمسة الأخيرة، وما تزال تسير بهذه الخطى، فلا شك أن التطور الرقمي ساهم بتسهيل الإجراءات وسرعة الحصول على الخدمات إضافة إلى أنه ساهم في الحد من التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، وما يحسب للدائرة أن هذا التطور أدى إلى زيادة التحصيلات دون الحاجة إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة النسب الضريبية على الضرائب المعمول بها حالياً.

الحكومة أعدت العدة بشكل واضح للحد من التهرب الضريبي بتحديث القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها والتي تتطلبها تلك الإجراءات وبالتالي زيادة التحصيلات الضريبية.

وأخر هذه الأدوات، وهو حديث الساعة، الموضوع الأكثر أهمية في تاريخ الحد من التهرب الضريبي ومعالجة التجنب الضريبي هو نظام الفوترة الوطني الإلكتروني، حيث تم إدراج المتطلبات القانونية في القانون الصادر رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته ووضع نظام خاص بنظام الفوترة وكذلك إصدار النظام المعدل اللاحق له، والذي أضحى الشرعية على اعتماد الفاتورة الإلكترونية، وذلك اعتباراً من ٢٠٢٣/٥/١ وهو تاريخ صدور النظام المعدل بالجريدة الرسمية، حيث أصبحت متطلباً قانونياً لكل تاجر أو مؤدي خدمة أو مهني أو حرفي حيث أصبح ملزماً بإصدار الفاتورة الكترونياً، من خلال نظام الفوترة الوطني الإلكتروني، والتي أصبح عدم إصدارها جرم تهرب ضريبي يعاقب عليه القانون.

يجدر بنا أن نشير إلى قيام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بإدخال الذكاء الاصطناعي في العمليات المهمة التي تقوم بها الدائرة مثل تدقيق القرارات الضريبية إلكترونياً وقيام الدائرة باعتماد الرقابة الرقمية على منتجات التبغ والمشروبات بدلا من رقابة الموظفين المباشرة خطوة متقدمة تسجل للدائرة.

إن التطور في الخدمات الإلكترونية والرقمية الذي شهدته الدائرة وتتشده، والبعد عن الرقابة البشرية يساهم كثيراً في إغلاق ثغرات ضريبية كانت واضحة للعموم وتشكل نقاط ضعف.

ويبقى دور المكلفين وخبراء الضرائب والمستشارين والمفوضين والجمعيات ذات العلاقة بالإضافة إلى المديرين الماليين لإنجاز هذا الأمر حتى لا ينعكس على التاجر الملتزم والملتزم أصلاً بأي عقوبات لا يستحقها وتذليل الأسباب المعطلة لإنجازها كونها أصبحت قانونية وحيز التنفيذ.

وعليه أرى أن المرحلة المقبلة تحتم على الجميع المساهمة بالالتزام طوعاً بالقوانين والأنظمة والتعليمات وبمتابعة ما يصدر عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وعلى كل مكلف أو أي طرف من الأطراف ذات العلاقة تطوير رقابتهم ومعلوماتهم ولا بد من المساهمة في التوعية المرافقة لهذا التطور بما يتناسب مع المرحلة المقبلة كون التطور الرقمي المنتظر سيكون كفيلاً بإغلاق الثغرات.

خلال زيارة إلى الدائرة

جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات

تلتقي المدير العام



اجتمع مجلس إدارة جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات مع المدير العام الدكتور حسام أبو علي وفي بداية اللقاء رحب مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بأعضاء مجلس إدارة الجمعية وقدم الشكر للجمعية على تعاونها الدائم مع الدائرة ودورها في خدمة الاقتصاد الوطني.

بدوره قدم رئيس الجمعية إبراهيم حرب شكره لعطوفة المدير العام ومساعديه على حسن الاستقبال وقدم بعض الملاحظات التي ترد للجمعية من أعضاء الهيئة العامة.

من جانبه أوعز مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الدكتور حسام أبو علي إلى دارسة الملاحظات التي قدمتها جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات واتخاذ بعض القرارات لغايات الإصلاح وتوحيد الإجراءات وتسهيلها على متلقي الخدمة.

كما تناول الاجتماع تفعيل اللجان المشتركة مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وبين رئيس الجمعية آلية وضع أطر المساهمة في النوعية الضريبية بما يتعلق بجميع الأمور الضريبية وبالأخص الأمور المستحدثة مثل نظام الفوترة الإلكترونية ونظام الأسعار التحويلية وقانون البيئة الاستثمارية.

وفي نهاية الاجتماع شكر رئيس الجمعية دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ممثلة بعطوفة مديرها العام ومساعديه وكافة العاملين فيها على حسن التعامل مع المكلفين والمنايين الضريبيين.

حضر الاجتماع من جانب الدائرة مساعدي المدير العام الدكتور وصفي الطراونة والدكتور وليد البوعانة ومن جانب الجمعية كل من المحامي هاشم حمزه وصلاح أبو زهره وغسان الخطيب وفیصل النجدای ومحمد الخصاونة.

وقف العمل بقانون الدفاع

أصدر دولة رئيس الوزراء تعميماً يتضمن صدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٦٣٤) تاريخ ٢٠٢٣/٥/٧ بوقف العمل بقانون الدفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢ في جميع أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٣/٥/٧ وتعتبر جميع القرارات التي صدرت تنفيذاً لأوامر الدفاع ملغاة حكماً.

أبو علي: ٢٥ ألف دينار جائزة السحب الثالث لتطبيق فواتيري في ٢٠ أيلول القادم

أعلن المدير العام الدكتور حسام أبو علي انه سيتم في نهاية العشرين من أيلول القادم إجراء السحب الثالث لجوائز تطبيق فواتيري وأن قيمة الجائزة الأولى تبلغ ٢٥ ألف دينار أردني. وأوضح أنه سيتم توزيع عشرات الجوائز تشمل أجهزة كهربائية ومكيفات وشاشات تلفزيونية وليرات ذهبية وبطاقات بنكية مدفوعة مسبقاً وكوبونات بنزين وعطور وغيرها من الجوائز. ودعت الدائرة جميع المواطنين الراغبين بالمشاركة بالسحب الثالث للحصول على الجوائز المبادرة إلى تحميل صور فواتير السلع والخدمات التي يدفع ثمنها على تطبيق فواتيري أولاً بأول لزيادة فرصتهم في الحصول على الجوائز. وأوضحت أن التطبيق لا يحرص على تحميل فواتير السلع بل متاح تحميل الفواتير بأنواعها كافة بما فيها فواتير الخدمات التي يحصلون عليها مقابل الخدمات التي تقدم لهم مقابل بدل ومن ضمنها الخدمات الطبية والخدمات التعليمية والقانونية والاستشارات وغيرها من الخدمات التي يدفع بدل لها. وبينت أن التطبيق يتيح لجميع المستخدمين المشاركة في الحصول على الجوائز التي توفرها الدائرة في حال تزويد المعلومات المتعلقة بحالات الامتناع عن إعطاء الفواتير لهم من خلال الحقل المخصص لهذه الغاية على التطبيق. ويجري تنزيل التطبيق على الهواتف باستخدام كلمة فواتيري (Fawateery) من خلال الدخول إلى متجر جوجل بلاي (Google play) أو متجر أبل ستور (App Store) وبعدها يجري تحميل الفواتير المتعلقة بالسلع أو الخدمات من خلال الهاتف مباشرة أو تحميلها على التطبيق من استديو الهاتف على أن تكون هذه الفواتير واضحة ومكتملة الشروط ولا تقل قيمتها عن الدينار.

أبو علي: نظام الفوترة الإلكترونية يلغي الفواتير الورقية

أكد المدير العام الدكتور حسام أبو علي أن نظام الفوترة الوطني الإلكتروني لا يرتب أي تكاليف أو أعباء مادية إضافية على المكلفين الملزمين بالنظام.

وقال أبو علي خلال ورشة حوارية عقدتها الدائرة بالتعاون مع مشروع الإدارة المالية العامة والإدارة في مدينة العقبة إن نظام الفوترة الوطني الإلكتروني سيكون له دور في التيسير والتسهيل على المكلفين والتقليل من التدخل البشري وكذلك سيكون له دور في تسهيل إجراءات تدقيق ملفات المكلفين وتسريع إنجاز معاملاتهم وحصولهم على براءة الذمة الضريبية بالإضافة إلى ان النظام الغى الاحتفاظ بالفواتير الورقية لكل من يطبق نظام الفوترة الوطني الإلكتروني.

وقال أن نظام الفوترة الوطني نظام متكامل محوسب ضمن أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، ويحقق المرونة بإمكانية انضمام جميع الشركات والمنشآت الملزمة بنظام الفوترة من خلال إتاحة المجال للشركات والمنشآت التي ليس لديها نظام فوترة أو نظام مالي محوسب، وفي نفس الوقت إمكانية انضمام الشركات والمنشآت التي لديها أنظمة محوسبة دون التخلي عن أنظمتها.

والنظام سوف يمكن من توحيد وتطبيق أسس وأركان الفواتير التي يتم إصدارها من جميع المكلفين والتخلص من مخاطر تنظيم الفواتير التقليدية وفقدانها أو تلفها حيث تم اعتماد إصدار الفاتورة إلكترونياً من خلال نظام الفوترة الوطني الإلكتروني.

وأوضح أبو علي أن هناك منصة الفوترة الإلكترونية تم توفيرها على موقع الدائرة الإلكتروني تتيح للمكلفين إصدار الفواتير من خلالها إذا لم يكن لديهم نظام فواتير أو الربط المباشر مع الضريبة إذا كان لديهم نظام فواتير.

وبين مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات أن الفاتورة الإلكترونية يجري إصدارها وحفظها بصيغة إلكترونية منظمة عبر نظام إلكتروني آمن ومحمي، وتحتوي على شروط الفاتورة الضريبية، وتصدر عن نظام يحقق كافة الشروط والأركان القانونية للفاتورة للمكلفين الملزمين بتنظيم وإصدار الفواتير بموجب أحكام نظام شؤون الفوترة و الرقابة عليها.

وأشار إلى أن الدائرة خصت عدة فرق عمل مخصصة لمساعدة المكلفين وتقديم الإرشاد والتوعية لهم حول كيفية الربط على نظام الفوترة، واستخدام إحدى المنصات التي تناسب كل مكلف منهم.

وأوضح أبو علي أن المادة (٥) من نظام تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها حددت الأركان الرئيسية للفاتورة الاصولية للغايات الضريبية، بأنه على بائع أي سلعة أو خدمة لا تقل قيمتها عن دينار واحد تنظيم وإصدار فاتورة من نسختين على الأقل تحتوي على الرقم المتسلسل، اسم البائع كاملاً وعنوانه والرقم الضريبي للبائع إذا كان مسجلاً في ضريبة المبيعات والرقم الوطني إذا كان غير مسجل في ضريبة المبيعات، وتاريخ تنظيم وإصدار الفاتورة، وبيان نوع السلعة أو الخدمة المباعة وقيمتها وقيمتها والقيمة الإجمالية للفاتورة.

وأوضح أبو علي انه يجب ان تحتوي الفاتورة على اسم المشتري بشكل واضح في حال بيع السلعة او الخدمة بالأجل او البيع بالتقسيط أو على دفعات كما يتوجب تسليم نسخة من الفاتورة إلى المشتري وفقاً للطريقة المستخدمة في تنظيم وإصدار الفواتير.

وبين انه اذا زادت قيمة الفاتورة عن ١٠٠٠٠ دينار يثبت البائع استلامها من قبل المشتري.

وبين انه بموجب أحكام نظام تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها والتعليمات الصادرة بموجبه يستثنى من تنظيم وإصدار الفاتورة ، المنشآت والاعمال المرخصة التي يقل مبيعات اي منها السنوية عن (٧٥) الف دينار، وتشمل البقالات (ميني ماركت او سوپر ماركت، او دكان)، مكتبات بيع الكتب والقرطاسية ، محلات بيع الخضار والفواكه، محلات بيع الادوات المنزلية، المخازن، المطاعم الشعبية ، الاعمال المنزلية ، محلات بيع الالبان ، محلات بيع ادوات الخياطة ، بالإضافة إلى الحرف المرخصة في اي من محافظات المملكة حسب التشريعات المعمول بها التي تقل إيراداتها السنوية عن (٣٠) الف دينار ، والمخازن التي تبيع الخبز فقط وتقل مبيعاتها السنوية عن (١٥٠) الف دينار.

وفي نهاية اللقاء اجاب مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على استفسارات الحضور من مختلف القطاعات المطروحة حول نظام الفوترة الإلكتروني وحضر اللقاء عدد من المكلفين ومدقي الحسابات والمفوضين والمستشارين وعدد من مساعدي المدير العام وموظفي مديرية ضريبة دخل ومبيعات العقبة.

أبو علي: جميع السلع الأساسية معفاة من الضرائب أو تخضع لنسب مخفضة



أكد المدير العام الدكتور حسام أبو علي بأن الأردن يتبع النظام الضريبي الأفضل عالمياً وهو الذي يوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة مؤكداً أن هناك خمسة أنواع فقط من الضرائب في الأردن وليس كما يشاع فهناك قانون لضريبة الدخل وقانون لضريبة المبيعات وقانون للجمارك وقانون لبيع العقار وقانون لضريبة الأبنية والمسقفات ولا

يوجد أي ضريبة بخلاف هذه الضرائب.

وأضاف في حوار موسع مع «الدستور»، تحدث فيه باستفاضة حول السياسة الضريبية مشيراً إلى أن المنظومة الضريبية هي أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية وأن المشرع الأردني يهدف إلى ثلاثة أهداف رئيسية من التشريعات الضريبية مالية واقتصادية واجتماعية حيث أكد بأن جميع ما يقبض من الضرائب تؤدي إلى الخزينة ولا يوجد أي فلس من الضرائب يذهب إلى صناديق خاصة كما أنه لا إعفاء من الضريبة إلا بموجب تشريع فالضرائب مفروضة بقانون ولا يجوز الإعفاء منها إلا بقانون. وقال أبو علي بأن هناك حوافز ضريبية في قانون البيئة الاستثمارية تشجع على الاستثمار في المناطق الحرة والتنمية والعقبة الخاصة وقال إن منظومتنا الضريبية في الأردن قادرة على تلبية كافة المتطلبات اللازمة لتحقيق الرؤية الاقتصادية المستهدفة.

وأكد بأن جميع السلع الأساسية التي يستهلكها المواطن معفاة بالكامل من الضرائب وأن أكثر من ٣٠٠ سلعة أو خدمة إما تخضع لنسبة صفر أو لإعفاء أو لضريبة مخفضة وأن كل ما يتعلق بالقطاع الزراعي من خدمات ومنتجات زراعية من المبيدات الزراعية والأسمدة والمنتجات لكل الزراعة التي ينتجها المزارعون معفاة من الضرائب بالإضافة إلى إعفاءات ومزايا لكل مدخلات الطاقة المتجددة.

وحول الإيرادات الضريبية المستهدفة في قانون الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٣ أكد أبو علي أنه سيتم تحقيقها تماما «كما فعلنا في عام ٢٠٢٢ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٠ و ٢٠١٩».

- الحوار تطرق إلى تفاصيل معالجة التشوهات الضريبية التي تم إجراؤها من خلال: تطبيق نظام «الأسعار التحويلية» واعتماد «القيمة العادلة» و«نظام ضريبة الدخل على المناطق التنموية» و«توحيد الإدارة الضريبية» وإدخال قاعدة «التوريد بدلاً من قاعدة البيع في قانون ضريبة المبيعات».

وأكد مدير عام ضريبة الدخل والمبيعات ان الدائرة تسعى لتخفيض نسبة التهرب والتجنب الضريبي لاقبل من ١٠٪ مشيراً أن البرنامج الأهم في ٢٠٢٣ هو تعزيز الالتزام الطوعي بالضريبة مشيراً أن ٥٦ خدمة ضريبية أصبحت تقدّم إلكترونياً وأن أكثر من ٤٠٠ ألف إقرار ضريبي خلال أربعة أشهر قدّمت جميعها إلكترونياً.



النزاهة" تطلق حملةً إعلاميةً لترسيخ معايير النزاهة الوطنية لدى موظفي الدولة

معايير النزاهة الوطنية

(سيادة القانون) (المساءلة والمحاسبة) (الشفافية)
(العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص) (الحوكمة الرشيدة)

معايير النزاهة الوطنية
National Integrity Standards

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

معايير النزاهة الوطنية

سيادة القانون
المساءلة والمحاسبة
الشفافية
العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص
الحوكمة الرشيدة

وحدة الإعلام والاتصال والعلاقات العامة

الخط الساخن: 0770452855 - 0799333769

زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة

www.jiacc.gov.jo

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
Integrity & Anti-Corruption Commission

أطلقت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد منتصف شهر تموز حملة إعلامية توعوية تهدف من خلالها إلى ترسيخ معايير النزاهة الوطنية المتمثلة بسيادة القانون، المساءلة والمحاسبة، الشفافية، العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، والحوكمة الرشيدة، لدى مؤسسات الإدارة العامة وموظفيها.

وأكدت الهيئة أنّ هذه الحملة تأتي لتعزيز جهودها في بناء قدرات العاملين في مؤسسات الإدارة العامة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد ورفع كفاءاتهم لتنفيذ وتطبيق معايير النزاهة الوطنية بالشكل الأمثل، مشيرة إلى أن تعزيز الوعي بمعايير النزاهة لديهم سيساهم في تفعيل منظومة القيم السلوكية في الإدارة العامة وضمان تكاملها وبالتالي التصدي لأفعال الفساد ومنعها قبل وقوعها.

وأوضحت أن الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية سيمكن الهيئة من التأكد من أن مؤسسات الإدارة العامة تقدّم خدماتها بجودة وشفافية وعدالة الأمر الذي سينعكس على ترتيبها على مؤشر النزاهة الوطني (NII)، الذي أطلقتته الهيئة في العام الماضي ليقاس مدى امتثال مؤسسات الإدارة العامة لهذه المعايير وبالتالي دفعها إلى الانخراط بأعمال حقيقية وفعليّة ملموسة لمكافحة الفساد والوقاية منه، منوهة إلى أن هذه الحملة جاءت انسجاماً مع سعي الهيئة إلى تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وضمان امتثال الإدارة العامة لها، ما يعزز كفاءة العمل الوقائي بمكافحة الفساد.

وأعربت الهيئة عن أملها في أن تدعم كافة

الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية ووسائل الإعلام هذه الحملة من خلال التعاون مع الفريق الخاص بها والذي سيزور كافة مؤسسات الإدارة العامة بهدف تنسيق أليات التعاون لتحقيق هدف الحملة المتمثل بتعزيز المعرفة بمعايير النزاهة الوطنية وأهمية الامتثال لها وأن تشارك كافة المؤسسات والدوائر الحكومية بنشر فيديوهات الحملة والإضاءات التوعوية المتعلقة بكل معيار على مواقعها الإلكترونية الرسمية وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي علماً بأنه يمكن لأي موظف أو مواطن التعرف أكثر على معايير النزاهة الوطنية الرئيسية والفرعية ومؤشرات القياس لها من خلال الولوج إلى الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة (jiacc.gov.jo) أو حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك، تويتر، وانستغرام) أو من خلال مسح رمز الاستجابة السريعة "QR Code" الخاص بالحملة والمثبت على المطبوعات والمنشورات.

بالتنسيق مع مركز الملك عبد الله الثاني للتميز

زيارات غير معلنة لمراكز تقديم الخدمات الحكومية

عمم دولة رئيس الوزراء بضرورة الاستمرار بالعمل على رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والنهوض بمستوى أداء الجهاز الحكومي حيث سيبدأ العمل على تنفيذ زيارات غير معلنة لمراكز تقديم الخدمات الحكومية وذلك بالتنسيق مع مركز الملك عبد الله الثاني للتميز وسيشمل التقييم على ما يلي:-

١. الزيارة الميدانية (البيئة المكانية، سهولة ووضوح الإجراءات سلوك وتعامل مقدمي الخدمات، الشكاوى والاقتراحات، اللوحات الإرشادية).
 ٢. الاتصال الهاتفي (الإجابة على الاتصالات الواردة، تقييم موظف المقسم، تقييم الموظف المعني بالرد على الاستفسارات).
 ٣. الموقع الإلكتروني (التقييم العام للموقع من سهولة الاستخدام والتصميم والوصول، الخدمة الإلكترونية، الشكاوى).
 ٤. تطبيق الهاتف الذكي - إن وجد - (التقييم العام للتطبيق وكفاءة الأداء وسهولة الاستخدام، الخدمة الإلكترونية).
- وطلب من كافة الموظفين رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وفق أعلى درجات المهنية والمسؤولية.

تتمة الصفحة الأولى الخصاونة خلال زيارته لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات



وأكد الخصاونة أننا نجحنا في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي جراء السياسة الحكيمة لوزارة المالية التي تجنبت رفع العبء الضريبي على المواطن عبر حزمة من الإجراءات من أهمها: التركيز على محاربة التهرب والتجنب الضريبي بالإضافة إلى السياسة الحكيمة واستقلالية البنك المركزي مدعوماً باحتياطات استراتيجية غير مسبوقة من العملات الأجنبية.

وأضاف إن هذه الحكومة تمكنت من تحقيق نجاحات وتمكنت من تجنب بلادنا شرور الذهاب باتجاه نتائج كارثية لسياسات غير حكيمة مكنتنا من تجنب التضخم المنفلة والتخفيف من التداعيات السلبية على الاقتصاد الوطني مشدداً على الاستمرار باتباع السياسات المالية الحكيمة التي تحمي دائما الحيز النقدي والمالي والمصرفي.

وقدم المدير العام الدكتور حسام أبو علي إيجازاً حول أبرز الإصلاحات الضريبية والإنجازات التي حققتها الدائرة خلال الفترة الماضية .

واستعرض أبو علي أبرز الإصلاحات المؤسسية التي تمت على النظام الضريبي في الأردن وفقاً للشروط المعيارية الدولية مؤكداً أن الدائرة تركز على الممارسات المهنية والشفافية لكواردها التفتيشية في جولاتها على المنشآت من خلال التسجيل الكامل بالصوت والصورة لزياراتها على هذه المنشآت.

ولفت إلى أن من أهم المشروعات التي عملت الدائرة على إنجازها تطبيق نظام الفوترة الوطني الإلكتروني للشركات والمنشآت والأفراد إضافة إلى تعزيز جهودها في محاربة التهرب والتجنب الضريبي وتعزيز الالتزام الطوعي للمكلفين.

تتمة الصفحة الأولى استكمال الإجراءات القانونية والفنية باعتماد الفاتورة الإلكترونية

وقال الدكتور حسام أبو علي إن نظام الفوترة الوطني الإلكتروني سيكون له دور في التيسير والتسهيل على المكلفين والتقليل من التدخل البشري وكذلك سيكون له دور في تسهيل إجراءات تدقيق ملفات المكلفين وتسريع إنجاز معاملاتهم وحصولهم على براءة الذمة الضريبية.

وأشار إلى أن النظام يمكن من توحيد وتطبيق أسس وأركان الفواتير التي يتم إصدارها من جميع المكلفين والتخلص من مخاطر تنظيم الفواتير التقليدية وفقدانها أو تلفها حيث تم اعتماد إصدار الفاتورة إلكترونياً من خلال نظام الفوترة الوطني الإلكتروني.

وبين مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات أن الفاتورة الإلكترونية يجري إصدارها وحفظها بصيغة إلكترونية منظمة عبر نظام إلكتروني آمن ومحمي وتحتوي على شروط الفاتورة الضريبية وتصدر عن نظام يحقق كافة الشروط والأركان القانونية

للفاتورة للمكلفين الملزمين بتنظيم وإصدار الفواتير بموجب أحكام نظام شؤون الفوترة و الرقابة عليها.

وبين انه بموجب أحكام نظام تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها والتعليمات الصادرة بموجبه يستثنى من تنظيم وإصدار الفاتورة المنشآت والأعمال المرخصة التي يقل مبيعات أي منها السنوية عن (٧٥) الف دينار وتشمل البقالات (ميني ماركت او سوبر ماركت، او دكان) مكاتب بيع الكتب والقرطاسية ، محلات بيع الخضار والفواكه، محلات بيع الأدوات المنزلية، المخازن، المطاعم الشعبية الاعمال المنزلية ، محلات بيع الالبان ، محلات بيع ادوات الخياطة ، بالإضافة إلى الحرف المرخصة في أي من محافظات المملكة حسب التشريعات المعمول بها التي تقل إيراداتها السنوية عن (٣٠) الف دينار ، والمخازن التي تبيع الخبز فقط وتقل مبيعاتها السنوية عن (١٥٠) الف دينار.



ضيف العدد



الاسم :- خلود زيد بخيت الفايز

الوظيفة:- رئيس مركز خدمات ضريبة دخل ومبيعات مادبا

مكان وتاريخ الولادة:- عمان ١٩٧٢/١٠/٠٤

الحالة الاجتماعية:- متزوجة وأم لأربعة أبناء

البريد الإلكتروني:- KHOLOD-FAYEZ@OUTLOOK.COM

المؤهلات العلمية:- بكالوريوس في الحقوق ١٩٩٥ ، ثانوية عامة / الفرع الأدبي ١٩٩٠

الوظائف الحالية:- رئيس مكتب خدمات ضريبة دخل ومبيعات مادبا

الوظائف السابقة:-

- مدقق في ضريبة الدخل والمبيعات من تاريخ ١٩٩٦ - ٢٠١١
- رئيس شعبة تدقيق في مركز خدمات مادبا ٢٠١١-٢٠١٩
- رئيس مركز خدمات ضريبة مادبا ٢٠١٩- لغاية تاريخه

الدورات التدريبية:-

- دورة إدارة التغيير بالتعاون مع USAID
- دورة في تقنيات التدقيق
- دورة في رسم السياسات و صنع القرار
- دورات إدارة المخاطر.
- دورة الحاسوب شامل (ICDL).
- دورة في إجراءات التدقيق المحوسب
- دورة في قوانين الدخل والمبيعات والاستثمار وخدمات المكلفين.
- تعديلات قانون ضريبة الدخل.
- مهارات التعامل مع الحكومة الالكترونية.

حكيمته في الحياة:- اتق الله حيثما كنت ، وخالق الناس بخلق حسن واتبع السيئة حسنة تمحها.

نصيحة للأخوة الزملاء:- عامل المكلف كما تحب ان تعامل حين وجودك في أي مؤسسة حكومية أخرى.

رسالة للمكلفين:-

- الالتزام الطوعي بالقوانين هو واجب وطني ودليل على الانتماء و الحس الوطني الراقى.
- الالتزام بتقديم إقراراتك في موعدها المحدد تجنباً لفرض الغرامات.
- اعلم دائماً أن الموظفين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات موجودين لخدمتك والرد على أي استفسارات.

الضريبة تعقد أول برنامج خبير ضريبي للقطاع الخاص



افتتح المدير العام الدكتور حسام أبو علي البرنامج التدريبي المتخصص لإعداد الخبير الضريبي الاردني والذي يعقد لأول مرة للمشاركين من القطاع الخاص في المعهد الضريبي التابع للدائرة.

ويهدف البرنامج إلى إعداد وتأهيل الخبير الضريبي ليكون قادراً على تقديم أفضل الخدمات للمكلفين الضريبيين الذي ينوب عنهم وحماية

مصالحهم حسب القانون ومساعدتهم في الالتزام بالأحكام القانونية وتجنبهم الوقوع في أي مخالفات أو غرامات ضريبية وبنفس الوقت المحافظة على مصلحة الدائرة والعمل على تعزيز الالتزام الطوعي وتحقيق العدالة الضريبية. وقال أبو علي ان هذا البرنامج هو الأول من نوعه على المستوى الوطني والإقليمي ويهدف إلى إعداد خبير ضريبي للقطاع الخاص حسب آخر ما وصلت إليه التجارب العملية والفنية والعلوم في مجال الأحكام والتشريعات الضريبية النافذة والمحاسبة الضريبية.

وأضاف أن هذا البرنامج يأتي في إطار خطة الدائرة التي وضعتها لإعداد خبراء القطاع الخاص وتأهيلهم ورفع قدراتهم ومهاراتهم الفنية والعملية والعملية في مجال التشريعات والأحكام الضريبية ورفع مستوى الأداء الضريبي لديهم بحيث يكون الخبير بعد اجتياز البرنامج قادراً على القيام بمهامه مهنياً وفنياً على أكمل وجه وفق التشريعات الضريبية وكذلك ان يكون الخبير قادراً على تثقيف وتوعية من يمثلهم ضريبياً ويساهم في تعزيز الالتزام الطوعي. وأشار إلى ان البرنامج يهدف إلى تأهيل المشاركين الذين سيخضعون لاختبارات علمية وعملية لتقييم أداءهم يمنحون بعد اجتيازها شهادة خبير ضريبي تمكنهم من مواصلة مهنة الاستشارات الضريبية ومراجعة الدائرة نيابة عن الشركات والمنشآت والمكلفين.



ويشارك في إعطاء المحاضرات كبار موظفي الدائرة ممن لديهم خبرات مهنية وعلمية متخصصة بالإضافة إلى أكاديميين من الجامعة الاردنية.

ويذكر ان المعهد الضريبي الأردني في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات هو الأول من نوعه على المستوى الإقليمي وجاء إنشاء المعهد بهدف تأهيل المدققين الضريبيين فنياً ومهنياً وقانونياً وإدارياً للوصول بهم إلى المستوى المطلوب وكذلك إعداد

خبراء ضريبيين للقطاع الخاص وجعل الدائرة نموذج يحتذى وان يكون المعهد متميزاً مهنياً ورائداً على المستوى المحلي والإقليمي.

وبين أبو علي ان المعهد الضريبي الأردني وبالتعاون والتنسيق مع الجامعات الأردنية سيتم في المستقبل الدبلوم المهني الأول المتخصص بالضريبة على مستوى المملكة لمنح شهادة معتمدة ضمن المعايير المتعارف عليها وذلك تأكيداً على دور المعهد في تأهيل وإعداد الكوادر الضريبية مهنياً وفنياً للقيام بأعمال التدقيق الضريبي المتخصص وفق التشريعات والإجراءات الضريبية النافذة.

المدير العام وأسرة الدائرة ينعون بمزيد من الحزن والأسى وفاة الزميل (منذر العبدالات)



مدير عام وأسرة الدائرة ينعون بمزيد من الحزن والأسى
وفاة المرحوم الزميل

منذر عيسى حمدان العبدالات

من مديرية النشاط الصناعي

الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى سائلين الله سبحانه وتعالى
أن يرحمه ويسكنه فسيح جنانه وأن يتغمده بواسع رحمته
وغفرانه وان يلهم ذويه الصبر والسلوان
إنا لله وإنا إليه راجعون

معايير النزاهة الوطنية
National Integrity Standards

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
Integrity & Anti-Corruption Commission

معايير النزاهة الوطنية

الشفافية

الشفافية في عمليات الإدارة وقراراتها
وإجراءاتها معيار يستهدف المصلحة العامة

موقع الهيئة الإلكتروني
WWW.IACC.GOV.JO

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
Integrity & Anti-Corruption Commission

وحدة الإعلام والاتصال
والعلاقات العامة

معايير النزاهة الوطنية
National Integrity Standards

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
Integrity & Anti-Corruption Commission

معايير النزاهة الوطنية

المساءلة والمحاسبة

المساءلة والمحاسبة تضبط الإجراءات
وتعزز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة

موقع الهيئة الإلكتروني
WWW.IACC.GOV.JO

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
Integrity & Anti-Corruption Commission

وحدة الإعلام والاتصال
والعلاقات العامة

الوعي الضريبي

رئيس التحرير : د. محمود أب الكشك زريقات

سكرتير التحرير : جمانه القضاة

الطباعة والتنسيق : ناصر النواصر



وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

مقسم الدائرة ٤٦٠٤٤٤٤ - مركز الاتصال ٤٦٢٤٥٧٧ - فاكس ٤٦٢٤٥٩٩ - ص.ب العدد ٨٤٠٨١٨ - الرمز البريدي ١١١٨٤ - البريد الإلكتروني www.istd.gov.jo

إن الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي الدائرة